CSPS SOUTH SUDAN
CENTER FOR STRATEGIC & POLICY STUDIES

مُنتَدى الفِكـــر

يوليو ٢٠٢٢

موقف جمهورية جنوب السودان

من سد النهضة الاثيوبي

موقف جمهورية جنوب السودان

من سد النهضة الاثيوبي

د. اليو قرنق اليو

دكتور اليو قرنق اليو، حاصل علي إجازة الدكتوراة في القانون الدولي في المياه العابرة للحدود (٢٠١٠)، وماجستير في القوانين من جامعة الزعيم الازهري – السودان (٢٠٠٤)، وماجستير في دراسات الأمن والسلام من جامعة اديس ابابا (٢٠١٥)، وماجستير التسويق السياسي – مدرسة روما للدراسات الاقتصادية (٢٠٢٠)، وبكالوريوس في الشريعة والقانون (الحقوق) من جامعة القاهرة (٢٠٠١). دكتور اليو قرنق يعمل سفيراً للسلطة الإقليمية للتنمية (الايقاد) في جمهورية جنوب السودان، وسبق ان عمل في عدة هيئات دولية مثل البنك الدولي (اليمن)، الأمم المتحدة في السودان وجنوب السودان، وله خبرة قانونية كبيرة في القطاع العام بجمهورية السودان وجنوب السودان. دكتور اليو قرنق باحث مهتم بشئون القانون الدولي، التاريخ، وقضايا المحاسبة والحكم الرشيد، وله عدة مؤلفات واوراق بحثية منشورة.

الملخص

تهدف هذه الورقة من بحث موضوع موقف جمهورية جنوب السودان من سد النهضة الاثيوبي، حيث ان موضوع السد شغل الساحة الإقليمية في الآونة الأخيرة، وكان لابد لدولة مجاورة لإثيوبيا حيث السد الذي يُبني، وجمهورية السودان من ناحية الموقع الجغرافي للسد، وما ارتبط بذلك من آثار قد تتمخض عنها مخاطر السد وتداعياتها في البناء، ملء الخزان، او أية مخاطر قد ترتب بسلامة السد.

بحثت هذه الورقة الخلفية التاريخية للضرورات التي استوجبت فكرة بناء سد النهضة، وتاريخ البناء، والألية الثلاثية لدول الحوض الشرقي لنهر النيل، وعلي الرغم من اشتراك جمهورية جنوب السودان في إطار الحوض الشرقي عبر نهري البارو والسوباط، الا ان موضوع السد ارتبط بحوض نهر النيل الأزرق الذي لا يشترك فيه من الدول غير اثيوبيا، السودان، ومصر، لذا اقتصرت فكرة التفاوض علي هذه الدول. غير أن اية خطورة متعلقة بسلامة السد قد يعرض جنوب السودان لان يكون ملجأ لكثير من الناجين من أي انهيار للسد بغض النظر عن الأسباب المؤدية اليها.

تعرض هذا البحث لمبدأ الفوائد المرتجاة من بناء السد كما المخاطر المتوقعة والمرتبطة بالسد، كما تعرضت الورقة لاستبانة موقف جمهورية جنوب السودان من عملية بناء السد، وتفاصيل عمل السد في انتاج الطاقة الكهربائية. والإفادة من مقدرة العمل الإقليمي في الاستفادة من الاستثمار الاثيوبي دون الحوجة لإعادة التجربة بما تشتملها من صعوبات وضغوط دولية. يأتي موقف جمهورية جنوب السودان، في خضم عمليات تخزيل وتضليل، تمارسها أجهزة اعلام مصر، وربما

الأجهزة الرسمية بغية عدم اقدام أي دول اخري من دول الحوض علي الاستفادة من مياه النيل، لتحقيق النهضة الاقتصادية والاجتماعية التي تري انها تضر بوصول كميات كافية من المياه اليها.

تعرض هذا البحث لمبدأ الفوائد المرتجاة من بناء السد كما المخاطر المتوقعة والمرتبطة بالسد، كما تعرضت الورقة لاستبانة موقف جمهورية جنوب السودان من عملية بناء السد، وتفاصيل عمل السد في انتاج الطاقة الكهربائية،

Abstract:

This paper examines the position of South Sudan on the Grand Renaissance Ethiopian Damp (GERD) which has been subject of an ongoing negotiation for the last few years. As the GERD concerns Sudan and a neighboring country to where the construction of Dam has been chosen, fears of faulty designs, safety and potential collapse of the GERD given its large capacity when filled with waters.

An overview on the historical context of development of the damp, and despite South Sudan falling within the grouping of Eastern Nile Basin, it was not part of the negotiations between Ethiopia, Sudan and Egypt as the GERD was constructed on Blue Nile. South Sudan shares the Eastern Nile Basin through Baro and Sobat Rivers which fall outside the coverage of the construction of the Dam. Yet, if issues of safety are considered, South Sudan will be affected by influx of survivors from any flooding or destruction of the GERD because of any reason.

This paper shed lights on the benefits to be ripped from the damp once operational, these are summarized on cheap electricity in abondance and benefit from the Ethiopian investment on the Nile despite regional and international pressures. The importance of South Sudan's position on the GRED, comes in times where Egyptian private and public media wage disinformation, misinformation and threatening campaign to prevent other riparian State on the Nile from planning economic, social development projects on the Nile, to ensure more waters reach Egypt.

بهذا يكون هذا السد هو الاضخم انتاجاً للطاقة الكهرومائية في افريقيا، وتكون السابعة من حيث الاتساع في العالم. تم بناء السد بكلفة قدرها ٥ مليار دولار لم تقم الحكومة الاثيوبية بتمويلها من الديون او القروض الأجنبية.

الخلفية التاريخية

عرفت جمهورية اثيوبيا الفدرالية بالنمو السكاني المضطرد، مع اشتهارها بفترات الجفاف المتعاقبة علي إقليم القرن الافريقي منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي، مما عرضها لموجة مجاعة كبري في العام 1984م وما تبعها. هذه الموجات البيئية التي ترتبط بالجفاف والتصحر وتقضي علي الأخضر واليابس من المزروعات تأتي بإستمرار وتتبعها موجات من هجرات للجراد الصحراوي، سواء من أواسط الغرب الافريقي شرقاً حتي اثيوبيا وجيبوتي والصومال، او من هضاب باكستان مروراً بسلطنة عمان، واليمن والصومال وجيبوتي والصومال حتي بقية القرن الافريقي الكبير من دول كمثل كينيا واوغندا وجنوب السودان والسودان.

تأزمت مؤخراً، هذه الموجات الجفافية في ظل اضطراد ظاهرة الاحتباس الحراري والتغيير الحراري، مما اضطر الحكومة الجديدة في اثيوبيا بقيادة ملس زناوي، رئيس الوزراء السابق، والتي استلمت زمام القيادة بعد انتهاء نظام الدرك بقيادة العقيد منغستو هايلي مريام عام 1993م بابتداع طرق مختلفة للتنمية تتمحور في تطوير القدرات الذاتية لإثيوبيا.

كانت اثيوبيا في الحقب السابقة، منغلقة علي ذاتها وتمارس تطهير الأنشطة الاستقلالية التي كانت تقوم بها جبهة الاورومو الإسلامية، ثم النزعات الانفصالية في الإقليم الصومالي الاثيوبي، والكفاح الاريتري من اجل الاستقلال، ومصاعب في تحدي الحكم من إقليمي امهرا والتغراي، كلها اثمرت عن تجيش الموارد، وتواصل الارتماء في أحضان معسكرات الحرب الباردة. أما اثيوبيا بعد العام 1993، وباعترافها باستقلال اريتريا عنها، استطاعت ان تختط لنفسها مساراً وسطاً يستقطب كل الحلفاء، وضاعفت وجودها الإقليمي كقوي عظمي في سبيل تنفيذ طموحاتها التنموية.

وعت السلطة الحاكمة في اثيوبيا منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي لضرورة تنمية القدرات المائية المهولة لإثيوبيا في احقاق عملية التنمية، حيث ان المعلوم ان اثيوبيا بها أكثر من 14 نهراً، كلها لها مصبات خارج اثيوبيا. وبما أن التنمية تحتاج الي الطاقة، وبما أن التنمية الاقتصادية قاعدتها الإنتاج للمواد العملية وليس التصدير لتلك المواد الأولية التي تنتجها اثيوبيا في كميات ضخمة ومنها البن والحبوب، فإن اثيوبيا اعتمدت على تطوير قطاع الإنتاج الصناعي. واجتاحت لبلوغ الغاية من تطوير البني التحتية في مجال الصناعة وتصدير المزروعات لدول الجوار شرق البحر الأحمر مثل السعودية واليمن والامارات، لاستثمار أراضي ومساحات شاسعة، مما تطلب اموالاً خليجية وخبرات صينية في تطوير العمل الزراعي والصناعي، بينما اقرت الولايات المتحدة الامريكية تسهيلات جمركية لإثيوبيا لتصدير منتجاتها وبلوغ السوق الامريكية، مما انعكس ايجاباً على قدرات اثيوبيا الاقتصادية.

من اجل القيام بالنهضة الصناعية التي ترجوها اثيوبيا، بالإضافة لتوفير الطاقة الكهربائية المستقرة لسكانها المتزايد اعدادها فإنها عملت علي بناء السد الكبير Grand Ethiopian Renaissance Damp وتعرف اختصاراً (GERD) ووفقاً للأمال العراض المرجوة من هذا السد فإن اسمها الشهير هو سد النهضة الاثيوبي العظيم، بحيث ان بإمكان هذا السد القيام بتوفير قواعد النهضة للامة الاثيوبية وينقلها لمصاف الدول الصناعية المتقدمة.
يقع موقع بناء سد النهضة في إقليم بني شنقول في الجانب الاثيوبي، وكان يتوقع ابتدأ العمل في اعمال البناء في ابريل 2011 وانتهت اعمال البناء في 2017، غير ان اعمال السد افتتح في العام 2020، بسعة تصل 74 مليار متر مكعب، يتم ملء الخزان بها علي دفعات ما بين 3 – 7 سنوات (لمصر والسودان رؤية مغايرة حول الفترة التي يجب ان تستغرقها عملية الملء).

الهدف من سد النهضة هو توليد الطاقة الكهربائية بطاقة إنتاجية هي 5.15 قيقاوات تولدها مجموعة من التوربينات قوامها 13 توربين، بهذا يكون هذا السد هو الاضخم انتاجاً للطاقة الكهرومائية في افريقيا، وتكون السابعة من حيث الاتساع في العالم. تم بناء السد بكلفة قدرها 5 مليار دولار لم تقم الحكومة الاثيوبية بتمويلها من الديون او القروض الأجنبية. حيث ان لدول معادية لهذا التوجه التنموي باثيوبيا مثل جمهورية مصر العربية القدرة على تأليب بيوتات التمويل العالمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عبر شبكات اللوبي، والعلاقات الدولية منعها من الوصول الي الأموال. ادعت الحكومة الاثيوبية بأن هذه الأموال وفرت من القدرات الوطنية الداخلية، غير ان هنالك تقارير تزعم حصول اثيوبيا على أموال إماراتية وسعودية بالإضافة لما وفرته الحكومة الاثيوبية من قدراتها الداخلية.

تكمن المعضلة المتعلقة بسد النهضة، أن الدول الثلاث المتعلقة بمسار نهر النيل الأزرق وهي اثيوبيا كدولة منبع، والسودان كدولة ممر، ومصر كدولة مصب غير متفقة على الخطوات الازم اتخاذها بغية الوصول الي اتفاق نهائي في شأن السد. عليه، فإن السد تم بنائه علي أساس الامر الواقع، بينما تتلكأ دولتي المعبر والمصب، السودان ومصر تباعاً، دون مسوغ قانوني لهذا التأخير.
كانت المخاوف المصرية هي مخاوف متصلة بالتصميم، واعمال البناء، وحاولت مصر ابداء هذه المخاوف غير ان الجانب الاثيوبي شارك مع السودان ومصر الخطط والتصميمات، بل حتى برامج ملء الخزان حال انتهاء اعمال البناء فيه. مع تطاول التفاوض بين الأطراف الثلاث ساعات بتفاوض مباشر، ومرات اخري بوساطة أطراف اخري، فإن اثيوبيا استطاعت اكمال مراحل تكاد تصل 86% من المشروع، وهنا يمكن الإشارة انه في الخامس من يوليو 2021 كانت اثيوبيا قط اخطرت السودان ومصر ببدء عملية ملء ثانٍ للسد، وكانت هذه الخطوة كسابقتها نتيجة عدم التوصل لاتفاق بين الأطراف.

فإن اثيوبيا بوصفها دولة مصدر ومنبع تري احقيتها في استخدام المياه التي تنبع او تهطل على أراضيها على انها مياه وانهار محلية، لشعب اثيوبيا الحق الابتدائي في الإفادة منها،

التنظيم القانوني

تمحورت الإصلاحات الاثيوبية لقطاع الصناعة في استثمار وجود الأنهار التي تصب اغلبها في أراضي الصومال، جنوب السودان، السودان واريتريا على سلسلة من السدود الصغيرة لغاية انتاج الكهرباء اللازمة لعملية الصناعة والتمدن. الكهرباء بوصفها طاقة نظيفة يتم استنتاجها عبر الطاقة الهيدرولوجية، والتي تتمثل في وضع توربينات على مصبات مساقط المياه بعد تعديل مسارها عبر السدود التخزينية، فإن تلك لم المشروعات لم تكن لتري النور لولا الأموال العربية المقدمة من السعودية والامارات العربية المتحدة.

أما التنظيم القانوني لعملية الإفادة من المياه القائمة والتي مصدرها اثيوبيا، فإن اثيوبيا بوصفها دولة مصدر ومنبع تري احقيتها في استخدام المياه التي تنبع او تهطل على أراضيها على انها مياه وانهار محلية، لشعب اثيوبيا الحق الابتدائي في الإفادة منها، ومن ثم لبقية المياه ان تنساب الي دول الممر مثل السودان في حالة نهر الدندر ونهر النيل الأزرق، وفي جنوب السودان في حالة نهري البارو والسوباط، وكلاهما تصبان في نهر النيل ومن ثم بلوغ مصر كدولة مصب.

علي الرغم، من وجود اتفاقات تعود للحقبة الاستعمارية بين الامبراطور منليك الثاني مع الإدارة البريطانية بالنيابة عن السودان الإنجليزي المصري، وعن مصر التي كانت ترزح تحت الانتداب البريطاني، وعلى الرغم من ان تلك الاتفاقات الموقعة في الأعوام 1902 و1906 على التوالي تضع قيوداً على استخدامات اثيوبيا تتمثل في الاعتراف بحقوق مصرية على المياه، الا ان اثيوبيا لا تعتبر تلك الاتفاقات سارية.

إن الموقف الاثيوبي ليس جديداً، حيث ان السودان إبان استقلاله في العام 1956م، كان قد أعلن عدم التزامه بالاتفاقات الموقعة في الحقبة الاستعمارية، باعتبار غياب الإرادة الوطنية وتمثيل الاستعمار المنقضي لإرادة لا يمكن الإقرار بها لحظة الاستقلال، مما اضطر حكومة مصر العربية على إعادة التفاوض مع حكومة السودان، من ذات المنطلق حيث اعتبرت السودان غير ملتزمة بالاتفاقات الاستعمارية.

لم تخلق السودان سابقة قانونية فقط، إنما وضعت الاتفاقات الاستعمارية في إطار إعادة التقييم باعتبارها اتفاقات تغيب فيها الإرادة الوطنية عن الأهداف المرتجاة منها، ولذا اتجهت الإرادة الوطنية في الدول المستقلة بعدها مثل تنزانيا الي اعتبار الاتفاقات الاستعمارية غير ملزمة. وبناء عليه اعتمدت مبدأ نيريري 1961 بعيد استقلالها تاركة فترة سنتين للدول الموقعة علي تلك الاتفاقات بإعادة التفاوض حولها من اجل ان تذهب اليها ارادتها واعتبارها غير ذات اثر بعد انقضاء فترة السنتين، والذي استقر

أما من حيث التعامل مع المياه العابرة بوصفها خارجة عن اثيوبيا، فإنها من حيث التطبيق تقوم بأعمال مبدأ "عدم تسبيب الضرر" Do No Harm، مع الالتزام بتطبيق مبدأ أخر في القانون الدولي للمياه العابرة للحدود، وهو "واجب الاخطار المسبق" Prior Notification.

عليها مبدأ مهم في القانون الدولي يسمي مبدأ "الصحيفة البيضاء".

استقوت جمهورية اثيوبيا الفدرالية بالموقف المؤثر الذي فرضت فيه السودان على مصر إعادة التفاوض حول الاتفاقات الاستعمارية، كما أمنت على الموقف التنزاني باعتبارها سابقة متوافقة مع روح القانون الدولي، لذا فإن الموقف الاثيوبي يتماشى مع قواعد القانون الدولي للمياه العابرة. تمارس اثيوبيا حقوقها في المياه باعتبارها دولة منبع لها الحق في الإفادة من المياه النابعة من أراضيها بوصفها حقاً من حقوق الشعوب المستقلة بالإفادة من الثروات الطبيعية النابعة ممن اراضها. أما من حيث التعامل مع المياه العابرة بوصفها خارجة عن اثيوبيا، فإنها من حيث التطبيق تقوم بأعمال مبدأ "عدم تسبيب الضرر" Do No Harm، مع الالتزام بتطبيق مبدأ أخر في القانون الدولي للمياه العابرة للحدود، وهو "واجب الاخطار المسبق" Prior Notification.

من ناحية اخري، تنازع مصر والسودان كدولتي معبر ومصب بضرورة احترام الحقوق المكتسبة لهما في حق اثيوبيا كدولة منبع، فإن سابقة إعادة مصر التفاوض مع السودان ووصول الطرفين لاتفاق القسمة الشاملة لمياه النيل 1959م، اعتراف بعدم استمرارية الاتفاقات الاستعمارية، ومن ثم عدم الزامية مبدأ الحقوق المكتسبة كمبدأ مستقر في العرف الدولي.

تعارض اثيوبيا الادعاء المصري، وتشكك في وجود راسخ في القانون الدولي يتمحور حول "الحقوق المكتسبة"، حيث لم يتم عرض وثيقة على أكثر من 7000 سنة تطالب فيها مصر، الممالك اعلي النيل بعدم استخدام مياه النيل، او تزعم فيها حقوقاً مكتسبة فيه. ليس ادل على عدم تقبل دول اعلي النهر مثل اثيوبيا، تنزانيا، الكنغو، رواندا، بوروندي، وكينيا، وأوغندا حتى جنوب السودان، سوي اتجاهها الي التوقيع علي اتفاقية عنتبي القاضية بعدم الاعتراف بادعاءات الحقوق المكتسبة "فقد تفجرت نقاط الخلاف بين دول المنبع ودولتي المصب فيما يتعلق بأدراج الحقوق المكتسبة التاريخية"، بما يتوافق مع شكوك حول كون تلك الحقوق المكتسبة مبدأ راسخ في القانون الدولي العام من حيث الأساس.

مفاوضات سد النهضة

في العام 2012م تم تكوين آلية ثلاثية بين اثيوبيا، السودان، ومصر من اجل تشجيع الوصول لتفاهمات حول العواقب المترتبة على المشروع والفوائد المرتجاة للدول الثلاث. هذه الآلية كان قوامها رجالات الري ومهندسي الموارد المائية،

تعتبر مفاوضات سد النهضة مفاوضات بين اثيوبيا والسودان ومصر فيما يخص اعمال البناء والصيانة وملء الخزان، واتخذت المفاوضات الثلاثية حيزها من الاعلام نتيجة الاتهامات المتبادلة بين مصر واثيوبيا حول جدية أي منهما في التفاوض بغية الوصول الي اتفاق، كما نوعية الاتفاق المزمع الوصول

تعتبر مصر سد النهضة معوقاً لتنميتها، وباتهام اثيوبيا بالتقليل من كمية المياه الواصلة لمصر، مع عدم الالتزام بالمبادئ الراسخة في القانون الدولي والعرف الدولي مثل مبدئي عدم تسبيب الضرر ومبدأ واجب الاخطار المسبق.

اليه.

إن ارتكاز هذه المفاوضات الثلاثية على الدول المرتبطة بمسار النيل الأزرق حيث تنساب مياه ذاك النهر من اثيوبيا الي السودان مروراً بها، ومن ثم الي مصر. تعتبر مصر سد النهضة معوقاً لتنميتها، وباتهام اثيوبيا بالتقليل من كمية المياه الواصلة لمصر، مع عدم الالتزام بالمبادئ الراسخة في القانون الدولي والعرف الدولي مثل مبدئي عدم تسبيب الضرر ومبدأ واجب الاخطار المسبق.

إتسمت مفاوضات سد النهضة بصعوبات في مسارها نتيجة الإختلافات الجذرية، حيث ان اثيوبيا لا تعترف بأن لمصر او السودان حقوقاً مكتسبة على النيل تضعها بموضع صاحب حق مسبق علي الدول الأخرى احترامه، لكنها تمارس حقها في تنمية مواردها المائية وفق "قاعدة الاستخدام العادل والمنصف"، وتقر بحق الدول أسفل النهر بالحصول على واجل الاخطار المسبق وعدم الاضرار بها وهي قاعدة مترسخة في القانون الدولي وفقاً للمبادئ التي اقرتها محكمة العدل الدولية في لاهاي.

إن الفشل في التفاوض تحت قيادة الاتحاد الافريقي لا يعزي الي فشل الوساطة، انما لافتقار الأطراف للإرادة السياسية لاتخاذ قرارات مصيرية وشجاعة تمكن من التقدم في هذا الملف. لازم الفشل جولات عدة برعاية الاتحاد الافريقي لهذا التفاوض، إما لعدم جدية أحد الأطراف والتغيب عن جولات التفاوض، إما لأن الوسيط نفسه يقيم في أديس ابابا عاصمة اثيوبيا، أو لأن الوسيط يبدو مسانداً موقف اثيوبيا الحق في استخدام المياه لتوليد الطاقة الكهرومائية. في بعض الأحيان، يجد الخطاب المصري الطريق لمحاولة تأليب العاطفة العربية بادعاءات لا أساس لها من الصحة بأن إسرائيل وراء التعنت الاثيوبي، وتارة يكون هذا الخطاب موجهاً لتوحيد الموقف السوداني والمصري بوصفها دولتان تنتسبا لرابطة الدم والثقافة العربية، وهذا ما يدعو اثيوبيا للتعنت أكثر في الممانعة، وربما محاولة استقطاب المساندة الافريقية لموقفها.

حاولت عدة جهات لعب دور الوساطة في هذه المفاوضات على رأسها الولايات المتحدة الامريكية، غير ان الوساطة تقتضي أن الطرف الثالث ليس له موقف في الموضوع المزمع التفاوض حوله، كما ان الوساطة يجب ان تكون نزيهة وغير منحازة، وهما ما افتقدتهما الوساطة الامريكية، فهي منحازة لصالح مصر وبالتبعية لصالح السودان وهي غير نزيهة وهي تقترح على لسان السيد دونالد ترامب، الرئيس الأمريكي على مصر ضرب السد وتفجيره، وهو ما يتماشى مع نظرية الردع المصرية بالتلويح بالعمل العسكري كخيار اخير.

لم تعد المفاوضات حول السد مفاوضات حول جدوى بناء السد او إجراءات

بينما يتأرجح الموقف السوداني وفقاً لتأرجح موقفه من مصر سياسياً، غير ان المشترك بينهما هو الحفاظ على ما يدعونه حقوقاً مكتسبة في مياه النيل وفقاً للاتفاقية التي وقعتها السودان ومصر،

بناء السد من عدمه، حيث ان سد النهضة الاثيوبي أصبح السد حقيقة ماثلة، وعليه فإن المفاوضات مستمرة من اجل تحديد في إجراءات ملء الخزان بحيث لا يتأثر بجداول الملء دول أسفل النهر تأثيراً كبيراً.

يستمسك الموقف المصري بضرورة الوصول لاتفاق إجرائي اولي وملزم قبل الدخول في عملية اكمال مراحل بناء السد او مراحل ملء الخزان، غير ان الموقف المصري لا يستطيع اقناع اثيوبيا او حتى السودان بضرورة الالزام، حيث ان الطرفين عقدتا اتفاقية غير ملزمة لغيرهما اتفقتا فيه على القسمة الشاملة لمياه النيل دون مشاركة اثيوبيا، وهي الدولة التي "تصل مياهها أكثر من 85% من المياه في نهر النيل".

بينما يتأرجح الموقف السوداني وفقاً لتأرجح موقفه من مصر سياسياً، غير ان المشترك بينهما هو الحفاظ على ما يدعونه حقوقاً مكتسبة في مياه النيل وفقاً للاتفاقية التي وقعتها السودان ومصر، تحتوي هذه الاتفاقية على تقنين لمبدأ الحقوق المكتسبة بالإضافة الي حصص مائية وضعتها الدولتين بينهما.

روجت مصر والسودان ان سد النهضة هو معمار كبير ومحوري على النيل، حيث ان مخاطر وجوده حال اكتماله مخاطر كبيرة لا تقف على الاضرار بالسودان وغرق العديد من الأنهار الواقعة على ضفاف النيل فقط،

الفوائد المرتجاة من السد

الغاية الأساسية من بناء سد النهضة هي انتاج الطاقة الكهربائية من الطاقة الهيدرولوجية المتمثلة في المياه المنحدرة عن بحيرة السد. غير ان لسد النهضة فوائد اخري، علي الرغم من ان السد يقام علي مقربة من الحدود الاثيوبية السودانية (40 كيلو متراً من شرق السودان)، فإن اثيوبيا قد لا تستفيد من هذه الخاصية لكنها تري ان السودان ومصر تستفيدان من خاصية ان "السد يحمي من الفيضانات للمناطق المنخفضة، (يساعد في) الري، يحافظ علي التربة، والملاحة"، وينظم إيقاع المياه المنسابة عبره.

بالرغم من الادعاءات حول ان السد قد يقلل كمية المياه المنسابة عبر السودان الي مصر، الا ان الجانب الاثيوبي يري الامر بشكل مختلف، حيث صرح السيد كيفي هورو، مدير سد النهضة الاثيوبي أن "مصر والسودان تتعاملان بأنانية وتريدان الانفراد بالنيل وسلبنا حقنا في الاستفادة منه.. هذا ليس عدلاً ولن نسمح به.. سد النهضة نعمة لدول المصب حيث يحمي السودان من الفيضان ويزيد المياه لمصر لبنائه بمنطقة منخفضة التبخر عكس السد العالي".

يري بعض العقلاء في السودان أن سد النهضة سيقوم بتنظيم تدفقات المياه بحيث تستطيع السودان الإفادة من هذا التنظيم واستيعاب الحصة التي اقتسمتها مع مصر وفق اتفاقية القسمة الشاملة 1959م عبر السدود المقامة على النيل الأزرق مثل خزان الروصيرص وخزان سنار ثم خزان ميروي.

إن التمكن من انتاج الطاقة الكهربائية بهذه المعدلات المهولة والمتوقعة في اثيوبيا يجعل من جنوب السودان المستفيد الثاني بعد السودان من حيث التصدير للكهرباء الي أراضيها، حيث ان كلتا الدولتان على مرمي من جغرافية السد، بحيث يمكن إقامة المشروعات الناقلة لهذه الطاقة الكهربائية اليها.

بجب ان تستفيد جمهورية جنوب السودان من التجربة الاثيوبية في إدارة مشروعاتها على النيل، حيث ان المصالح للدول أسفل النهر طالما لا تتأثر بشكل

مباشر، فإن الدولة تجب ان تعمل مصالحها اولاً، مع الاخذ في الاعتبار القواعد الراسخة في القانون الدولي مثل مبدأ الاخطار المسبق، وقاعدة عدم تسبيب الضرر.
من ناحية ما، فإن التفاوض المتطاول بين مصر والسودان واثيوبيا وتدخل أطراف متعددة مثل البنك الدولي، شكوى مصر والسودان لدي مجلس الامن الدولي، ومباشرة التفاوض برعاية الولايات المتحدة، والاتحاد الافريقي، ترك مجالاً للوصول الي حقيقة قانونية مهمة ان نظرية الحقوق المكتسبة ليست نظرية راسخة في القانون الدولي العام، ويمكن الاحتجاج ضدها وتجاهلها.

الاضرار المحتملة من السد

إبتدأ العمل في السد بعد ان تم وقوع العطاء علي الشركة الإيطالية المنفذة (سالليني للانشاءات) Salini Costruttori، في ابريل 2011م بقيمة 80 مليار بر اثيوبي (ما يعادل 4.7 مليار دولار امريكي)، بينما ألتزمت الحكومة الاثيوبية بدفع ما يعادل 25 مليون دولار قيمة مشتروات التوربينات، مولدات الطاقة للاعمال الكهربية الميكانيكية لشركة (مؤسسة ميتال الهندسية) Metals & Engineering Corporation (METEC).

روجت مصر والسودان ان سد النهضة هو معمار كبير ومحوري على النيل، حيث ان مخاطر وجوده حال اكتماله مخاطر كبيرة لا تقف على الاضرار بالسودان وغرق العديد من الأنهار الواقعة على ضفاف النيل فقط، إنما يتعدى الاضرار المتوقعة الاضرار بالسد العالي ايضاً من حيث الكميات المحتجزة من المياه والتي ستأتي متدفقة عليها.

أما مخاوف السودان من سد النهضة، فهي ليست مخاوف كبيرة مرتبطة تروجها أجهزة الاعلام المصرية بإمكانية انهيار السد، والمحصلة ان السودان هي التي ستتضرر جراء ذلك كما يحاول ان يصور الخبراء المصريين. إلا ان المخاوف التي تساور الخبراء السودانيين فهي مرتبطة بإن السد سيمثل حاجزاً طبيعياً ضد ورود الغرين (الطمي) الذي ظل يخصب الأراضي السودانية والمصرية منذ قرون، حيث ستتراكم ملايين الاطنان من الغرين خلف بحيرة سد النهضة بدلاً عن وصولها للسودان ومصر رغم "أن نهري النيل الأزرق وعطبرة تحمل غريناً كثيراً يحول دون التخزين في خزان سنار او اسوان الا عندما تنتهي باكورة الفيضان"، تعتبر عملية تصفية الغرين ووقفه خلف بحيرة سد النهضة الاثيوبي نسبة لسعته التخزينية الواسعة خطراً كبيراً على خصوبة التربة في السودان كما خصوبة التربة في مصر، بينما الخطر أكبر في مصر وهي تعمل على استصلاح الصحاري، حيث ان الغرين المستخرج من النيل هو ما يجعل تلك الأراضي منتجة.

علي صعيد آخر، فإن ما يروجه الاعلام المصري حوض ضعف بنية السد او عدم مقدرة المهندسين الأثيوبيين لا يستند على آية قواعد حقيقية، ويبق مجرد ادعاء وتوظيف للإعلام لتحقيق مكاسب سياسية تتمثل في ترهيب السودان وضمه الي الموقف المصري،

بينما لا تتأثر جنوب السودان سلباً او إيجاباً ببناء السد على نهر النيل الأزرق والذي لا يدخل حدود جنوب السودان او يمر عبره.

تستخدم مصر فزاعة المخاوف من جودة وقدرة السد على تحمل المياه المخزنة خلفها، مما يجعلها تطالب بأن تشترك في إدارة السد، وهي مطالب لا تجد اثيوبيا بداً من دحضها تحت ألية السيادة على مواردها المائية، مع تقديمها ضمانات للجانب السوداني، بأن السودان سيكون أكثر المستفيدين من السد وليس المتضررين منه. علي صعيد آخر، فإن ما يروجه الاعلام المصري حوض ضعف بنية السد او عدم مقدرة المهندسين الأثيوبيين لا يستند على آية قواعد حقيقية، ويبق مجرد ادعاء وتوظيف للإعلام لتحقيق مكاسب سياسية تتمثل في ترهيب السودان وضمه الي الموقف المصري، إذ صادف ان الموقف السوداني كان أكثر قرباً من اثيوبيا وسعي لبناء مصالح متوقعة من السد.

تنتشر مخاوف اخري في مصر، تستقي قاعدتها من انخفاض منسوب المياه الواصلة لمصر وشح المياه، وعلماً بان مصر بها اقل معدلات الامطار، وتعتمد 95% من مياه النيل لأغراض الري والزراعة التي تاتي من خارجها. لذا، فإن شح المياه المستخدمة للري ستقلل من مساحات الزراعة التي تستخدم الري، ولطالما كانت مصر نفسها تعاني قلة الامطار السنوية، فإن المياه المستخدمة في السد العالي ستعاني الاستنزاف نتيجة قلة المياه القادمة اليها.

إن المخاوف المصرية تتعاظم ليس فقط لقاء تطور اثيوبيا لتصبح قوة صناعية، حيث ان توفر الطاقة تجعل التحولات الكبرى ممكنة كما حققت مصر ذاتها بعد بناء السد العالي 1960م. أما الخطر الذي ترتئيه مصر فهو ناتج عن أن شح المياه نتيجة السد العالي قد يؤدي الي افتقارها للطمي، نقص المياه المستخدمة للزراعة، والمياه المستخدمة لأغراض الاستخدام المنزلي، مما يجعلها تتجه لإحياء مشروعات زيادة المياه مثل قناة جونقلي.

هنا تبرز أهمية السياسات المرتبطة بسد النهضة بالنسبة لجنوب السودان، فعلي الرغم من ان سد النهضة نفسها لا تمثل اية أخطار على أراضي جنوب السودان، سواء ان صحت فرضية ضعف البنية الانشائية للسد، فإن مخاطر انهياره لا تتصل بجنوب السودان بشيء.

أما فرضية انهيار السد وغرق المدن السودانية الواقعة علي النيل الازرق مثل الروصيرص، والدمازين، سنار، ود مدني، او تبعاً انهيار احد السدود القديمة المعمول بها (سد الروصيروص) او سد (سنار)، فإن حدث ذلك سيتعاظم اعداد اللاجئين السودانيين لأراضي جنوب السودان. التحدي الأخير المبني على افتراض انهيار السد، لن يمثل أخطار كبري على أراضي جنوب السودان، حيث ان السكان السودانيين من منطقة النيل الأزرق هم الان لاجئون في جمهورية جنوب السودان لقاء الحرب الاهلية السائدة هناك بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال بقيادة القائد عبد العزيز الحلو.

موقف جنوب السودان من سد النهضة

ليس بمقدور جنوب السودان اتخاذ موقف مباشر من سد النهضة من حيث

الاضرار التي قد تسببها، فالسد لا يقع في مسار جغرافية جنوب السودان ولا تتأثر به ضرراً اية تأثيرات محتملة من السد على أراضي جنوب السودان.
إذا كان الموقف المتوقع من جمهورية جنوب السودان هو تشجيع ملء السد، مع تشجيع اثيوبيا والسودان ومصر على بلوغ اتفاق عملي تستطيع عبره الدولة الاثيوبية من ملء خزان السد من اجل توليد الكهرباء، فإن ذلك يجب ان يتم وفق قواعد القانون الدولي بحيث لا ينم عن اضرار جسيمة على السودان (شمال السودان) ومصر.

نستطيع ان نستبين موقف جمهورية جنوب السودان على قاعدتين، الاولي ان جنوب السودان ليست متضررة من السد. إذ ان سد النهضة بالرغم من اللغط الذي يدور حوله، شأن يخص السودان ومصر حيث ان كلتاهما تقعان أسفل النهر، بينما لا تتأثر جنوب السودان سلباً او إيجاباً ببناء السد على نهر النيل الأزرق والذي لا يدخل حدود جنوب السودان او يمر عبره.
فيما يدخل جنوب السودان نهري البارو Baro والسوباط Sobat، فإن أهمية هاتين النهرين تنبع في الاندفاع والغرين الذي يحملانه، فيمكن وصفهما كقوة دافعة لمياه النيل الأبيض، والمياه المنتجة في جنوب السودان عبر امطار جنوب السودان او انهاره المتعددة.

علي ما أبنا أعلاه، فإن سد النهضة ذاتها لا تمثل تحدياً لجنوب السودان، وربما تكون نعمة من حيث وفرة الكهرباء بكميات صناعية تمكن جنوب السودان من النهوض عمودياً من الواقع الحالي الذي يعتكف فيه، بغياب شبه تام عن القدرات الصناعية لقاء غياب الطاقة.
إن المشروعات البديلة التي تعتزم مصر القيام بها للتعويض عن مخاوفها بفقدان المياه نتيجة السد الاثيوبي العظيم، فإنها بدأت مؤخراً في مغازلة المسئولين في حكومة جنوب السودان بادعاءات واهية تحققها مشروعات مصر حفظ المياه من التبخر في جنوب السودان. تعتزم مصر فتح السدود في نهر كير وانهار بحر الغزال الأخرى لفائدة انسياب المياه لها، وفق أليات تمكين وتشجيع الملاحة النهرية، بينما جنوب السودان تفتقد حتى المراكب والصنادل النهرية.

من ناحية اخري، فإنها تحث علي اعادة حفر قناة جونقلي، علي ان القناة قد تفيد مصر والسودان الشمالي، الا انه لن تدر على جنوب السودان بفوائد انية وبالضرورة بأضرار على المدي القريب والبعيد. ليس بعيداً موقف شعب جنوب السودان اثناء حكم الرئيس التنفيذي مولانا ابيل الير حين طرحت فكرة حفر قناة جونقلي فكانت المعارضة مدنية قبل ان تكون عسكرية وهو ما وصفه الباحث جورج تومبي "أن مشروع جونقلي ليس ابن عقل السوداني الجنوبي، ومن ثم فإن نقمتهم عليه او احتمال التعبير عن معارضته بالسلاح ينبغي الا تشير الدهشة".

ولم تقرأ النخب الحاكمة في جنوب السودان عن احداث معارضة الجنوبيين لقرار العمل علي حفر قناة جونقلي سابقاً حيث "اتهمت فيها حكومة (السيد ابيل) الير بالعمالة واعتبرت (مظاهرات الطلاب) حفر قناة جونقلي بداية لاستعمار واستيطان عربي في مناطق الجنوب يشكل الفلاحون المصريون رأس الرمح فيه"،

لا ننسي ان موضوع قناة جونقلي من أكثر الموضوعات حساسية في الماضي والحاضر السياسي في جنوب السودان، ويبدو ان مصر لم تع درس التاريخ، ولم تقرأ النخب الحاكمة في جنوب السودان عن احداث معارضة الجنوبيين لقرار العمل علي حفر قناة جونقلي سابقاً حيث "اتهمت فيها حكومة (السيد ابيل) اليرِ بالعمالة واعتبرت (مظاهرات الطلاب) حفر قناة جونقلي بداية لاستعمار واستيطان عربي في مناطق الجنوب يشكل الفلاحون المصريون رأس الرمح فيه"،

مع تأثير استمرار العمل في ملء خزان سد النهضة علي القرار المصري واتجاهه الي الضغط علي جمهورية جنوب السودان من اجل اعتبار المباشرة في اكمال مشروع قناة جونقلي، نجد ان الدراسات السابقة لا تأخذ في الاعتبار حوجة جنوب السودان، او اثر القناة علي حياة شعب المنطقة، ولا تأثير عمل القناة علي بيئة جنوب السودان، ومنطقة السدود بالتحديد. هذا رأي، يتوافق مع تطلعات شعب جنوب السودان بأن حفر القناة ليست أولوية ويتقابل مع المنطق حيث "الامر يرتبط بفهم حاجات سكان المنطقة التي يقام فيها المشروع في الجنوب ومدي استفادتهم منه، وتحديد المخاطر او المضار المحتملة من وراء تنفيذه وكيفية مواجهتها".

تكمن الأولوية التي يجب ان تلتفت اليها حكومة جنوب السودان ووزارة الري والموارد المائية اساساً هي توفير مياه الشرب النقية، بدلاً من الانسياق خلف "الاستهبال الدبلوماسي" المصري، ومعونات قوامها حفر أبار للمياه الجوفية في بلد تغمر فيها البلدات والقري من مياه الفيضانات.

يتمحور الموقف الأساسي لجمهورية جنوب السودان في الدفاع عن حق اثيوبيا في استخدامات المياه النابعة من أراضيها طالما هي ملتزمة بمبادئ القانون الدولي للمياه العابرة مثل الالتزام بعدم تسبيب أي ضرر للدول الواقعة أسفل النهر، وواجب الاخطار المسبق عند القيام بأية اعمال على النيل من شأنها تسبيب تأخير او تقليل من كمية المياه المنسابة في النهر.

والاستفادة من حقها كدولة منبع في استخدام المياه المشتركة، حيث ان جمهورية جنوب السودان تساهم بالكثير من المياه المنحدرة من انهائها كما الهاطلة عليها من امطارها.

الخلاصة

الخلاصة، أن موقف جنوب السودان لا يتأثر بموقف الأطراف المتفاوضة حول سد النهضة سلباً او ايجاباً، حيث ان جنوب السودان وإن كان شريكاً في حوض النيل الشرقي، لا انه ليس شريكاً في النيل الأزرق ولا نهر الدندر. إن الاتفاق في التفاوض حول سد النهضة علي النيل الأزرق هو في حد ذاته فائدة كبري لجنوب السودان، حيث يتوقع ان يجني طاقة كهربائية من انتاج السد ييسر عليه الانتقال الي الثورة الصناعية، بالإضافة الي توفير الطاقة الكهربائية المدعومة من اثيوبيا والتي تتميز بزهد الثمن، بدلاً عن الاستثمار المكلف في بناء السدود والتخزين المكلف للمياه بغية انتاج الطاقة الكهربائية.

أما مع الانضواء تحت لواء المستفيدين من سد النهضة، فإن ذلك لا يمنع جنوب السودان من تطوير مواقفه المائية فيما يختص بمسائلة المفاوضة في حوض النيل حول الحصص المقررة لجمهورية جنوب السودان، والاستفادة من حقها كدولة منبع في استخدام المياه المشتركة، حيث ان جمهورية جنوب السودان تساهم بالكثير من المياه المنحدرة من انهائها كما الهاطلة عليها من امطارها.

إذا يمكن حصر الفوائد العائدة على جنوب السودان من ناحية تقسيمها كفوائد أساسية وفوائد ثانوية. تكون الفوائد الأساسية لجمهورية جنوب السودان الاستفادة من انتاج سد النهضة لأغراض الكهرباء، حيث ان القرب بين موقع الخزان وحدود جنوب السودان كما الحدود الممتدة بين اثيوبيا وجنوب السودان يمثل فائدة كبري لإمكانية استيراد الكهرباء من اثيوبيا.

تتمثل الفوائد الثانوية المرتجاة لجمهورية جنوب السودان من تجربة بناء سد النهضة واللغط الدائر حول هذا الشأن في عدة محاور، أولها إدراك القائمين علي الشأن العام بان قوة الدولة تعني استعدادها وقدرتها علي التمتع بموقف في التفاوض مع غريماتها في العلاقات الدولية. اما المحور الثاني، فتتميز بأن الدولة يجب ان تضع نصب عينها مصالحها الوطنية بغض النظر عن مصالح غيرها، وهذا درس يجب على جنوب السودان استيعابه. حيث ان حكومة جنوب السودان تنازلت عن مطالبها في أنابيب البترول المبنية من بترول جنوب السودان لصالح السودان دون مقابل يذكر، مما مثل قسمة طيزي.

أما المحور الثالث، فإن تجربة بناء سد النهضة بناء على قاعدة حرية الدولة في الإفادة من مواردها المائية داخل إطار سيادتها الوطنية بغض النظر عما تجأر بها من شكوى دول اسف النهر، فهو درس مهم يجب علي حكومة جنوب السودان تعلمه من التجربة الاثيوبية. إن تجربة بناء السد النهضة، ليس مجرد حجز للمياه داخل إطار الدولة الاثيوبية، انما الاستفادة من المياه المنحدرة عن الدولة الاثيوبية بحيث تستفيد منها اثيوبيا اولاً ودول حوض النيل الأخرى ثانياً.

علي الرغم من ان الجانب المصري يحاول خلط الأوراق بالإيحاء بضرورة الإسراع في حفر قناة جونقلي، عليه فإن علي حكومة جنوب السودان التريث في هذا الصدد كثيرا. علي

جمهورية جنوب السودان تحديد موقفه اولاً من اتفاقات الحقبة الاستعمارية، حيث انه كان من المتوقع ان يتم ذلك في الأيام الاولي من الاستقلال إلا ان فوبيا القبول الدولي بصفة "سيادة الدولة" طغت علي فرص تلك الخطوة.

المراجع

• أحمد علي سليمان، سد النهضة الاثيوبي.. ومستقبل الامن القومي المصري (قراءة في سنياريوهات مواجهة الازمة)، بدون دار نشر، وبدون تاريخ.

• اليو قرنق اليو، النظام القانوني لحوض النيل: أثر استقلال جنوب السودان علي نظام توزيع وإدارة المياه المشتركة، دار المعارف، القاهرة، 2010.

• قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، رقم 3281 الصادر بتاريخ 12 ديسمبر 1974.
• أشرف محمد كشك، السياسة المائية المصرية تجاه دول حوض النيل، جامعة القاهرة، القاهرة، 2006.

• تقرير قناة الجزيرة العربية، العاملة من قطر، الموافق 27 مايو 2022.
• هليفت آي محمد يوسف، رفع شكوي الي مجلس الامن بشأن سد النهضة – والنتائج، صحيفة W الاثيوبية الالكترونية، نشرت يوم 7 يوليو 2021.

• فريق أبحاث جونقلي بالهيئة العربية المشتركة لمياه النيل، مشروع جونقلي القديم والحديث، ترجمة واعداد هنري رياض، فتح الله رياض، والجنيد علي عمر، دار الجيل، بيروت، 1984.

• جورج تومبي لاكو، مشروع جونقلي كعامل اقتصادي، اجتماعي في الحرب الاهلية في السودان، مركز البحوث العربية، القاهرة، 1994.

• محمود محمد قلندر، سنوات النميري: توثيق وتحليل لأحداث ووقائع سنوات حكم 25 مايو في السودان 1969 - 1985، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، الخرطوم، 2005.

• صفاء محمد محمد، الموقف السوداني من ازمة مياه النيل وتأثيره علي الامن القومي المصري، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المجلد الأول، المركز الديمقراطي العربي، العدد مارس 2018.

• نجيب عيس وأخرون، مشكلة الشرق الأوسط: الابعاد التنموية والاستراتيجية واحتمالات الصراع، الجزء الأول والثاني، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت – لبنان، 1994.

• عبد الفتاح مراد، المعجم القانوني رباعي اللغة، الإسكندرية، (بدون تاريخ وبدون دار نشر).
• د. ذكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل: أزمة سد النهضة، الهيئة العربية للكتاب، القاهرة، 2016، ص 244.

• اتيم قرنق دي كويك، مصر وقناة جونقلي وكهرباء فولا وسد النهضة الاثيوبي، المركز الافريقي للدراسات القانونية وحقوق الانسان، نشر على صفحة المركز على تطبيق الفيسبوك، الموافق 24 مايو 2021.

• رفع شكوى إلى مجلس الأمن بشأن سد النهضة- والنتائج - (waltainfo.com) تم زيارتها في 02 مايو 2022.

• أزمة سد النهضة: مصر تسعى لمفاوضات ثلاثية بجدول زمني (alaraby.co.uk)، نشر بتاريخ 26 فبراير 2022.

• Tanz A, and Acari, M, the UN Convention on the Law of International Watercourses: A framework for sharing. Kluwer Law International, 2001, p. 445.
• Grand Ethiopian Renaissance Dam Project, Benishangul-Gumuz (water-technology.net). / visited 022022/05/.
• www.icj.org, visited on 022022/05/.
• Trump suggests Egypt may ‘blow up’ Ethiopia dam, France 24, issued on 232020/10/.

CENTER FOR
STRATEGIC &
POLICY STUDIES

تأسس مركز جنوب السودان للدراسات الاستراتيجية و السياسات (CSPS) في يوليو ٢٠١١ ، بهدف المشاركة في تنمية البلاد من خلال البحوث.وقد طور المركز برامج بحثية موجهة نحو تشكيل دولة ديمقراطية تنموية قائمة الديمقراطية التشاركية و الحكم الرشيد تحت إشرافها ورعايتها بأستخدام التنمية المستدامة، والموارد البشرية و الطبيعية لغرض وحيد هو تعزيز رفاهية المواطنين.

© ٢٠٢٢ مركز جنوب السودان للدراسات الاستراتيجية و السياسات. جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة دون إذن كتابي من مركز جنوب السودان للإستراتيجيات ودراسة السياسات، باستثناء حالة الاقتباسات الموجزة في المقالات الإخبارية أو المقالات النقدية أو المراجعات.

P.O.Box 619
Hai Jebrona, Adjacent to Martyrs School,
Opposite Simba Playground,
Juba, South Sudan.

+211 920 310 415 | +211 915 652 847
https://csps.org.ss